



وزارة الإعلام

الحملة الإعلامية لتحديث الدستور

الدستور ٠٠ كتاب الوطن

افكار للحواري (٣)

التوازن بين السلطات  
بعض النماذج الدولية

## ١ - النظام البرلماني

- مؤسسة تنفيذية ( الحكومة )، ومؤسسة تشريعية (البرلمان).
- توازن وتداخل بين السلطتين.
- الحكومة تتشكل من حزب أو أحزاب الأغلبية في البرلمان، وأعضاء الحكومة هم أعضاء في البرلمان، والحكومة لها حق إقتراح القوانين وإصدارها، وحق حل البرلمان.
- البرلمان له حق مساءلة الحكومة ( لجان تحقيق - أسئلة - إستجابات ) وحق سحب الثقة من الوزير ومن الحكومة.
- الواقع هو رجحان كفة الحكومة التي تشكل الأغلبية في البرلمان بما يسمح لها بتوجيه البرلمان وقيادته ، ونادراً ما تتم المساءلة في شكل سحب الثقة.
- المعارضة هي التي تمارس الرقابة على الحكومة بشكل أساسي.

## ٢ - النظام الرئاسي

- إنفصال مؤسسة السلطة التنفيذية (الرئاسة) عن مؤسسة البرلمان (الكونجرس) ولكن هناك تداخل في ممارسة السلطات.
- الرئيس منتخب مباشرة من الشعب بشكل منفصل عن إنتخابات البرلمان.
- الرئيس يختار الوزراء وهم مسئولون سياسياً أمامه وليس أمام البرلمان. لا يمكن للبرلمان سحب الثقة من الوزراء أو الرئيس. والرئيس ليس له حق حل البرلمان.
- هناك تداخل بين السلطات في إطار من الرقابة والتوازن. وعلى سبيل المثال حق الرئيس في الإعتراض على القوانين بإستخدام حق الفيتو، وحق مجلس الشيوخ في إقرار أو رفض تعيين كبار موظفي الدولة الذين يقترحهم الرئيس ( الوزراء - السفراء )، وحق البرلمان في إقرار المعاهدات، وحق البرلمان في محاكمة الرئيس ووزرائه في حالة إرتكاب جرائم كبرى.

- في الواقع العملي عندما تكون هناك أغلبية لحزب الرئيس في البرلمان يكون هناك توافق كبير بين السلطتين. وفي حالة إختلاف الأغلبية يمارس البرلمان دوراً أكبر في الرقابة، ولكن أحياناً يؤدي إلى حالة من الجمود.

### ٣ - النظام المختلط

- يجمع هذا النظام بين خصائص النظامين البرلماني والرئاسي.
- يوجد هذا النظام في عدد من الدول منها فرنسا، وفلندا، والبرتغال، وروسيا، وأوكرانيا، والجزائر، وبولندا، ومصر.
- يتم ممارسة السلطة التنفيذية من خلال رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.
- الرئيس منتخب مباشرةً من الشعب، ورئيس الوزراء من حزب الأغلبية في البرلمان.
- رئيس الجمهورية غير مسئول أمام البرلمان، في حين أن رئيس الوزراء وحكومته مسئولان أمام البرلمان، والبرلمان له حق سحب الثقة من الحكومة والوزراء، ولا يستطيع سحب الثقة من الرئيس، ولكن يمكنه محاكمته.

### الخبرات مختلفة فيما يتعلق بتحقيق توازن السلطات في إطار النظام المختلط.

### ١ - تعيين الحكومة

- تنفق أغلب النماذج الدولية في قيام رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء، وتتفاوت من حيث ضرورة التصويت بالموافقة على المرشح من البرلمان، أو إقتراحه بداية من البرلمان وتعيينه من قبل الرئيس في حالات أخرى.

## ٢ - سلطات الحكومة

تتقارب النماذج الدولية المختلفة في إعطاء الحكومة مجموعة من السلطات مثل، وضع السياسات العامة للدولة، وضمان سيادة الدولة وإستقلالها الإقتصادي، وتنفيذ السياسة الداخلية والخارجية، وتطبيق الدستور والقانون وقرارات الرئيس. في حين يتمتع رئيس الجمهورية بالحق في إتخاذ مجموعة من القرارات منفرداً أو مع الحكومة مثل، الدعوة للإنتخابات البرلمانية، وحل البرلمان ، وتمثيل الدولة في علاقاتها الدولية، والتفاوض وإبرام معاهدات دولية، وتعيين وعزل البعثات الدبلوماسية وكبار موظفي الدولة.

## ٣ - علاقة البرلمان بالحكومة

تتفق النماذج المختلفة في أحقية البرلمان في التصويت لسحب الثقة من الحكومة إلا أنها تتفاوت في نسبة الأغلبية المطلوبة، وفي دور الرئيس إذا سحب البرلمان الثقة من الحكومة من حيث قبول إستقالة الحكومة أو القيام بجل البرلمان والقيود على ذلك.

## ٤ - البرلمان والموازنة

تتفق التجارب الدولية في تقديم الحكومة للموازنة في موعد محدد، ولكنها تختلف من حيث أحقية البرلمان في إدخال التعديلات عليها، خاصةً من ناحية اشتراط موافقة الحكومة من عدمه على تلك التعديلات، وفي بعض الأحيان يشترط أن لا يؤدي تبني تعديلات البرلمان إلى عجز في الموازنة يزيد عن ذلك الذي اقترحه الحكومة.

## ٥ - الضوابط على صلاحيات رئيس الجمهورية عند مواجهة أخطار تهدد سلامة

### الوطن

يتمثل النموذج الأكثر وضوحاً في مسألة تحديد الضوابط على صلاحيات الرئيس عند مواجهة أخطار تهدد سلامة الوطن في الدستور الفرنسي، الذي نص على انه عند تعرض مؤسسات البلاد وإستقلالها ووحدة أراضيها أو وفائها بالتزاماتها الدولية لخطر

بالغ وعاجل، وعندما ينقطع الأداء الطبيعي للمؤسسات الدستورية العامة، يقوم الرئيس باتخاذ الإجراءات التي تتطلبها هذه الظروف بعد التشاور مع رئيس الوزراء ورؤساء المجالس البرلمانية والمجلس الدستوري. ويبلغ الأمة بهذه الإجراءات برسالة. ويجب ان تنبع هذه الإجراءات من الرغبة في توفير الوسائل اللازمة لقيام المؤسسات الدستورية العامة باداء واجباتها في أقصر فترة ممكنة. ويتم إستشارة المجلس الدستوري بشأن هذه الإجراءات. ولا يتم حل البرلمان أثناء ممارسة سلطات الطوارئ.

وزارة الإعلام  
مركز الدعم الفني



الحملة الإعلامية لتحديث الدستور

موقع الإنترنت: [constitution.sis.gov.eg](http://constitution.sis.gov.eg)

البريد الإلكتروني: [media@ertu.org](mailto:media@ertu.org)

تليفون: ٥٧٥٧٠٧٧

فاكس: ٥٧٥٧١٧٩